A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/458
E/1985/135
5 July 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH / FRENCH/
RUSSIAN/ SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الاربعون
البنود ١٢ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٠ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
الحالة الاجتماعية في العالم

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

فيما يتصل بالوثيقة A/40/342-E/1985/119 بشأن الوضع القائم في منظمة العمل الدولية ، أتشرف بأن أحيل اليكم وثيقة منظمة العمل الدولية GB.230/19/4 ، التي يتصل التذييل الثاني منها بها . وقد عرضت الوثيقة على الدورة ٢٣٠ لمجلس ادارة منظمة العمل الدولية (٢٧ ايار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ، الذى أحاط علما بها .

وأغدو ممتنا لو عممتم هذه الوثيقة وتذييلها بوصفهم وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ١٢ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٠ من القائمة الأولية للدورة الأربعين ، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تحت البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥ .

(توقيع) فرناندو بيروكال
السفير
الممثل الدائم

* A/40/50/Rev.1 .

** E/1985/100 .

Digitized by UNOG Library

المرفق

INTERNATIONAL LABOUR OFFICE
BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL
OFICINA INTERNACIONAL DEL TRABAJO

GOVERNING BODY
CONSEIL D'ADMINISTRATION
CONSEJO DE ADMINISTRACION

الوثيقة : GB.230/19/4
مكتب العمل الدولي
مجلس الادارة
الدورة ٢٣٠
جنيف ، حزيران/يونيه ١٩٨٥

البند التاسع عشر من جدول الأعمال

تقرير المديـــــر العام

التقرير الاضافي الثاني

بيان البلدان الاشتراكية بشأن الوضع القائم في منظمة العمـــل الدولية

١ - تلقى المدير العام في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٥ رسالة من سعادة السفير ميلوس فيفودا ، سفير تشيكوسلوفاكيا ، رسالة مرفق طيها " بيان البلدان الاشتراكية عن الوضـــع القائم في منظمة العمل الدولية " موقعا من سفراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـة وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيـــــا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا وهنغاريا .

٢ - وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وجه المدير العام الى سعادة السفـير فيفودا رسالة طيها مذكرة تتضمن ملاحظات على البيان المذكور أعلاه .

٣ - وترد طيه هاتان الرسالتان لاعلام أعضاء مجلس الادارة بهما .

جنيف ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥

../..

Digitized by UNOG Library

التذييل الأول

جنيف ، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٥

السيد المدير العام ،

نرفق لكم طيه ، باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا ، بيان البلدان الاشتراكية عن الوضع القائم في منظمة العمل الدولية الذى تحدد فيه البلدان المذكورة مواقفها الأساسية تجاه أنشطة منظمة العمل الدولية . ونحن مفوضون باعلامكم بأن نص الاعلان المذكور قد وافقت عليه الاتحادات النقابية الوطنية والمنظمات الممثلة لمديرى المؤسسات الاشتراكية في منظمة العمل الدولية . ولعلنا نطلب ، باسم البلدان الاشتراكية المذكورة ، أن ينشر البيان ويوزع كوثيقة رسمية لمنظمة العمل الدولية .

وتفضلوا ، السيد المدير العام ، بقبول فائق اعتبارى .

(موقع من سفراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا)

السيد / فرانسيس بلانشار
مدير عام مكتب العمل الدولي
جنيف

../..

Digitized by UNOG Library

بيان البلدان الاشتراكية بشأن الوضع القائم في منظمة العمل الدولية

(ترجمة من الروسيـــــة)

تعقد البلدان الاشتراكية الموقعة على هذا البيان أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الدولي في القضايا التي تدخل في اختصاص منظمة العمل الدولية • وكان هذا الباعث لمقترحاتها المحددة والعديدة التي ترمي الـــى تحقيق أهداف وغايات دستور منظمة العمل الدولية ولرغبتها في استخدام طاقة المنظمة لتعزيز السلام العالمـــي وحماية مصالح وحقوق العمال الحيوية • ولقد وضعت منظمة العمل الدولية واعتمدت عدة اتفاقيات وتوصيات تعـــزز عموما مصالح العمال ونقاباتهم • وتساهم المنظمة مساهمة بارزة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضـــاء على نظام الفصل العنصري البغيض • كما يجرى تنفيذ بعض الأنشطة المفيدة التي تتعلق بعدة مشاكل محـــددة في المجال الاجتماعي ومجال العمل • ولكن ، ما زال تقديرنا الشامل للنتائج أنشطة منظمة العمل الدوليـــــة والهيئات المسؤولة في المكتب سلبية ، ولا بد من اجراء تغيير جذرى في عمل المنظمة •

ومنذ وضع الهيكل الأصلي لمنظمة العمل الدولية ومفهومها الأساسي في ١٩١٩ ، لم يطرأ أى تغيير جوهرى • وتغفل المنظمة حقيقة انضمام البلدان الاشتراكية والنامية اليها • وباتباع اتجاهها القديم ، لا تخدم المنظمـــة بالفعل الا مصالح نظام سياسي اجتماعي واحد ، وهو النظام الرأسمالي ، ساعية لفرض ارادته وأساليبه على الدول الأخرى •

وتشعر البلدان الاشتراكية بقلق عظيم تجاه الوضع الشاذ السائد في منظمة العمل الدولية • فقد اتسمت أنشطة المنظمة ، وبوجه خاص في الأوقات الأخيرة ، بما يلـــي :

— الاغفال الواضح لأهمية القضايا الماسة بمصالح العمال الأساسية والانتقاص من قيمتها ، وخاصة حق الحيـــاة وحق العمل ؛

— محاولات استخدام المنظمة لاغراض سياسية غير لائقة مضادة للبلدان الاشتراكية والبلدان النامية الأخرى من أجل التدخل في شؤونها الداخلية ؛

— التحيز ضد البلدان الاشتراكية بحيث يتعذر مشاركتها مشاركة كاملة في أنشطة منظمة العمل الدولية •

وكل ذلك يؤدى الى هدم السمة العالمية لمنظمة العمل الدولية وابتعاد أنشطتها العملية أكثر فأكثر عـــن أهدافها •

../..

Digitized by UNOG Library

١ — ان تزايد جحافل العاطلين بصورة مطردة في البلدان غير الاشتراكية — ممن فقدوا عملهم أو من لم يحصلوا بعد على أول عمل لهم — الذى يولد الآلام والأمراض والجوع واليأس ، يقضي بأن تتخذ منظمة العمل الدولية اجراءات شديدة ودون توان. فلا زالت مساهمة منظمة العمل الدولية في حل هذه المشكلة بسيطة جدا في أحسن الظروف • واتسمت أنشطة منظمة العمل الدولية في مجال العمالة بتشتت الجهود بين قضايا متعددة ومشاريع عديدة ذات أهمية ثانوية • وأثبت برنامج العمالة العالمي المعلن منذ بضع سنوات عجزه عن تحقيق نتائج ملموسة في حل مشكلة العمالة في العالم غير الاشتراكي •

ولم تنجح منظمة العمل الدولية في مجال ينبغي أن يكون لها فيه الكلمة الأولى ، مثل ادراج حق العمل في اتفاقية ، وهو الحق الأساسي للعمال الذى أعلنته الأمم المتحدة منذ زمن بعيد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ وفي اعلان التقدم الاجتماعي والتنمية في ١٩٦٩ والذى أدرج في القانون الدولي في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ • والى الان لم تساعد منظمة العمل الدولية بقدر كاف الدول النامية لتحقيق حق العمل •

ولم تزاول منظمة العمل الدولية نشاطا كافيا في قضايا هامة مثل حماية دخول العمال من التضخم وحماية الحريات النقابية في المؤسسات التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية • فكل ما تم القيام به حتى الآن لم يقدم أى مساعدة ، وحتى في كشف الأسباب الكامنة خلف الاعتداء على حقوق العمال ومصالحهم حتى يمكن أن تكون عونا في حماية هذه الحقوق •

وبالرغم من الاقتراحات العديدة التي قدمتها البلدان الاشتراكية ، لم تضع منظمة العمل الدولية اتفاقيات تتناول هذه القضايا الهامة جدا بالنسبة للعمال في الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية مما يضعف كثيرا قدرة المنظمة على بلوغ أهداف دستورها في هذه الظروف •

٢ — ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تساعد ، في نطاق اختصاصاتها ، على معالجة المشاكل العاجلة في العصر الحالي ، ولا سيما عن طريق صيانة وتوطيد السلم والأمن الدوليين ومنع حدوث كارثة نووية ووقف سباق التسلح الذى يثقل أكتاف العمال • فقد لاحظنا أخيرا أن الأنشطة الهادفة الى تعزيز السلم ونزع السلاح تتباطأ خطاها قصدا في منظمة العمل الدولية • وعلى نقيض ما يجرى في المؤسسات المتخصصة الأخرى ، لم تتخذ منظمة العمل الدولية أى تدبير ملائم لتشجيع التنفيذ الفعلي لقرار الأمم المتحدة ٣٨ / ١٨٨ باء بشأن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح والقرارات والمقررات المناسبة الأخرى التي اعتمدتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية نفسها •

Digitized by UNOG Library

ولا يعتبر نشر بعض المقالات عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح واجراء دراسة واحدة مساهمة وافية من منظمة دولية كبيرة مثل منظمة العمل الدولية في نزع السلاح • فبحوث منظمة العمل الدولية عن مسائل السلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح تتطلب زيادة كبيرة في الموارد • ووفقا للقرار الخاص بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح الذى اعتمده المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ١٩٨١ ، قدمت البلدان الاشتراكية اقتراحا لوضع برنامج خاص لمنظمة العمل الدولية بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح يشكل اطارا لتحليل ونشر المعلومات المتوافرة ولعقد مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية اقليمية ودولية عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح • وبالرغم من أن القوى التقدمية قد قدمت اقتراحات مماثلة ، لم ير مجلس الادارة ولا المدير العام لمكتب العمل الدولي ان من الضرورى الشروع في تنفيذ القرار المذكور •

ولاحظنا في نفس الوقت ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، المظاهرات العمالية الضخمة في بلدان كثيرة ضد الحرب ، وتزايد وعي العمال بخطر الحرب النووية • وان تجاهل آراء العاملين من العمال ومنظماتهم النقابية في هذه المشكلة الأساسية في الوقت الحاضر ، بما فيها الآراء التي طرحت في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، يحول بعدا منظمة العمل الدولية عن التعبير عن مصالح العمال أو حتى أخذها في الحسبان •

وتنتظر البلدان الاشتراكية من منظمة العمل الدولية أن تساهم بنصيبها في التعاون الدولي لتحقيق السلام ونزع السلاح ، خاصة وأن الأمم المتحدة قد أعلنت عام ١٩٨٦ العام الدولي للسلم وأن هذا سينعكس بوجه خاص في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية •

٣ — وتستخدم القوى الرجعية المنظمة في شن هجوم ايديولوجي مضلل على البلدان الاشتراكية محاولة التدخل في شؤوننا الداخلية بحجة الاشراف على مراعاة تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومتمادية الى حد المطالبة باجراء تغييرات غير مقبولة في اطار العلاقات الدولية مثل تغييرات في الهياكل السياسة والاجتماعية للبلدان الاشتراكية •

وان كان من واجب منظمة العمل الدولية أن تعزز على قدم المساواة التعاون بين بلدان مختلفة في نظمها الاجتماعية ، فانها أثبتت عجزها عن توفير الشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، بل بيد وأيضا أنها أصبحت أداة موجهة ضد هذا التعاون •

وظهر الدور غير اللائق الذى تلعبه منظمة العمل الدولية بوضوح بالنسبة لجمهورية بولندا الشعبية • ووقفت المنظمة علنا الى جانب الأوساط الامبريالية المعادية بشدة لبولندا الاشتراكية وأصبحت أداة لتدخل فاضح في الشؤون الداخلية لبولندا وأداة لزعزعة الوضع في هذا البلد • وبالرغم من التحذيرات العديدة التي وجهتها

Digitized by UNOG Library

حكومة بولندا وحكومات البلدان الاشتراكية وبلدان أخرى بالعواقب الخطيرة التي تعود على منظمة العمل الدولية بسبب استمرار الحملة المعادية لبولندا ، اتخذ مجلس الادارة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ قرارا آخر معاديا لبولندا أيده أساسا ممثلو البلدان الغربية وأصحاب العمل والنقابات الاصلاحية • وبالتالي ، اضطرت حكومة بولندا الى أن تعلن قرارها بالانسحاب من منظمة العمل الدولية •

وتؤكد مناقشة ما يسمى "الموضوع البولندي" في منظمة العمل الدولية تزايد خطورة الأزمة الهيكلية والسياسية في هذه المنظمة • فهذه الاجراءات التي تخلق عقبات في طريق التعاون المتساوي بين دول مختلفة في نظمها الاجتماعية والسياسية تثير الشك في طبيعة المنظمة نفسها وقد تحدد بوضوح بداية انهيارها •

واعرابا عن تضامنها الكامل ودعمها التام لموقف حكومة بولندا الشعبية والتدابير التي تتخذها لمجابهة الحملة المعادية التي تشنها عليها القوى الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى في اطار منظمة العمل الدولية ستتخذ البلدان الاشتراكية الخطوات المناسبة لمواجهة هذه القوى ومحاربتها بحزم لمنعهم من استخدام المنظمة أداة لمقاومة الشيوعية بتشويه مبادئها وتوجيه أنشطتها في اتجاه مخالف لمصالح الطبقات العاملة في المجتمع الاشتراكي والقوى التقدمية في العالم •

٤ — وقد أعربت الدول الاشتراكية وعدد من البلدان الأخرى في مناسبات عديدة عن عدم رضاها عن تكوين وسير عمل ما يسمى بنظام الاشراف الخاص بمنظمة العمل الدولية المكلف بالاشراف على تنفيذ معايير العمل الدولية • فهذا النظام ، بدلا من أن يساعد الدول الأعضاء في التنفيذ الفعلي لمعايير العمل الدولية بروح من التعاون البناء والتفاهم المتبادل والحوار ، يتحول أكثر فأكثر الى هيئة قضائية بالنسبة لمجموعة معينة من البلدان • واذا ما نفذت الاقتراحات التي طرحتها البلدان الاشتراكية لاعادة هيكلة ما يسمى بنظام الاشراف الخاص بمنظمة العمل الدولية في دورتي المؤتمر ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، فانها ستساعد على تعزيز عناصر التعاون في المنظمة التي تحجبها حاليا عناصر التصادم وتحسين النظام وجعله ديمقراطيا وتوكيد الثقة فيه بين كل البلدان الأعضاء •

ومع ذلك ، يغفل المدير العام كليا أولئك الذين تحدثوا في الدورة السبعين لمؤتمر العمل الدولي قيد البحث عن طرق لتحسين سير عمل نظام الاشراف الحالي •

واننا نرفض صراحة الادعاءات بأن البلدان الاشتراكية تطلب معاملة خاصة في أجهزة "الاشراف" الخاصة بمنظمة العمل الدولية • كما اننا تمسكنا دائما بأن تكون هذه الأجهزة واقعية وغير متحيزة في أنشطتها وأن تعترف بحقائق الاشتراكية والتطور الاجتماعي السياسي لبلداننا وألا تبث الأكاذيب عن واقعنا وانجازات سياستنا الاجتماعية التي تستهدف منفعة الجماهير الكادحة • وثمة تناقض صارخ بين المواقف المتخذة تجاه البلاغات والشكاوى المقدمة ضد الدول الاشتراكية وتلك الموجهة ضد الدول الامبريالية • وأيا كان الموضوع قيد البحث ،

Digitized by UNOG Library

سواء التعددية النقابية أو العلاقات بين النقابات والأطراف الحاكمة ، يطلب من الدول الأولى في الواقع أن تغير أسس نظامها الاجتماعي ، بينما تتلمس الانتهاكات الفاضحة لحقوق العمال في البلدان الرأسمالية أو تصور بصورة ساخرة ، كما كان مثلا في حالة حل نقابة مراقبي الخطوط الجوية في الولايات المتحدة .

كما لا يسمح لممثلي البلدان الاشتراكية بعضوية الأجهزة الهامة للنظام الاشراف المزمع بمنظمة العمل الدولية مثل لجنة الحرية النقابية بمجلس الادارة .

٥ - وتهتم البلدان الاشتراكية اهتماما كبيرا بتغيير هيكل وأساليب عمل منظمة العمل الدولية الحالية وجعلها موافقة للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الوقت الحالي .

وحاليا ، ضعف دور المؤتمر العام ، الهيئة العليا لمنظمة العمل الدولية ، ويحدد تكوين مجلس الادارة بصورة مخالفة لمبادئ المساواة المعترف بها عامة في منظومة الأمم المتحدة . فمثلا ، يستغل أصحاب العمل من القطاع الخاص أغلبيتهم لمنع ممثلي مديري المؤسسات في البلدان الاشتراكية من المشاركة في مجلس الادارة . وبهذا الصدد ، تعرب المنظمات الممثلة لمديري المؤسسات الاشتراكية عن قلقها الشديد أزاء حرمانهم من امكانية المشاركة مشاركة كاملة في أنشطة منظمة العمل الدولية على جميع المستويات . وستواصل البلدان الاشتراكية جهودها من أجل أن تتضمن عملية بث الديمقراطية في هيكل منظمة العمل الدولية اتخاذ عدة قرارات طبقا شواغل كل البلدان والأطراف المعنية وتأخذ مصالحهم الشرعية بعين الاعتبار .

٦ - وتعرب المنظمات النقابية الوطنية في البلدان الاشتراكية عن قلقها العظيم ازاء عماد ادارة المكتب في رفضها المساهمة في تنمية التعاون والتفاهم بين الحركات النقابية بمختلف اتجاهاتها السياسية . وترى أن التحيز السياسي هو العمد الوحيد لرفض الأمانة تشجيع نشر المعلومات الواقعية والصادقة عن دور ومكانة النقابات في المجتمع الاشتراكي ومشاركتها الحقيقية في ادارة الدولة على جميع المستويات وحقوقها والامكانات المتسعة لها في البلدان الاشتراكية ، وذلك لدرجة أن اقتراحا بسيطا جدا - في هذا الاتجاه - لعقد حلقة دراسية دولية عن وضع النقابات في البلدان الاشتراكية يتعرض لمعارضة شديدة . ولا شك في أن منظماتنا النقابية الوطنية تحوز على وسائل كافية لاعلام الرأي العام العالمي بمعلومات حقيقية عن أنشطتها دون اللجوء الى منظمة العمل الدولية . ولكننا نعتقد كل الاعتقاد أن من واجب المنظمة تجاه البلدان والأطراف المشاركة في أنشطتها أن تحميها من الافتراءات والظلم التي تتعرض لها .

Digitized by UNOG Library

٧ — يطبق نظام التناوب الجغرافي في ملء المناصب الانتخابية في أجهزة منظمة العمل الدولية بطريقة شائبة وتستبعد بوضوح البلدان الاشتراكية • ومما يتعارض مع المنطق أن تحرم البلدان الاشتراكية من رئاسة اللجان الرئيسية بالمؤتمر العام وأنها لم تحصل قط على رئاسة مجلس الادارة خلال السنوات الطويلة التي قضتها في منظمة العمل الدولية • ولا يوجد وضع مماثل في أي منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة •

وتبدي المنظمات النقابية الوطنية في البلدان الاشتراكية قلقا بالغا ازاء التحيز جهرا ضد ممثليها في منظمة العمل الدولية • وتكفي الاشارة في هذا الصدد الى أن نقابات البلدان الاشتراكية غير ممثلة بالقدر المناسب في أجهزة منظمة العمل الدولية والمناصب الانتخابية • ولم ينتخب أي ممثل نقابي من البلدان الاشتراكية نائب رئيس لمؤتمر العمل الدولي أو لأي من لجانه •

واذا أردنا أن تسير منظمة العمل الدولية طبيعيا ،لا بد أن يصبح تكوين جميع أجهزتها محدودة العضوية تكوينا منصفا • ولكن هذه المشكلة بعيدة الحل • ويعتبر تكوين اللجان الصناعية المختل مثلا جليا في هذا الشأن • فمنذ سنوات عديدة ، تناقش منظمة العمل الدولية موضوع تغيير معايير تحديد تكوين هذه اللجان ولكن لم يوضع بعد نظام عادل وغير متحيز لتوزيع المقاعد في اللجان الصناعية لأن البلدان الغربية لا ترغب في التخلي عن وضعها المميز •

٨ — ويشغل مواطنو مجموعة محدودة جدا من البلدان الغربية المناصب الرئيسية في مكتب العمل الدولي مما يخالف مبدأ التوزيع الجغرافي العادل المعترف به معمولا في منظومة الأمم المتحدة • ويرفض المدير العام لمكتب العمل الدولي بتشبث اتخاذ أي اجراء فعال لمعالجة هذا الوضع الشاذ • وحتما ، يؤدي تمثيل البلدان الغربية بعدد يفوق العدد المناسب في مكتب العمل الدولي دون مبرر الى بعض التحيز السياسي والايديولوجي في أنشطة منظمة العمل الدولية التي لا تعكس بصورة متوازنة المصالح والتطلعات الشرعية لجميع أعضاء منظمة العمل الدولية • وليس بمحض الصدفة أن تغفل ثروة التجارب التي اكتسبتها البلدان الاشتراكية في حل المشاكل الاجتماعية ومشاكل العمل قصدا في كلا الأنشطة العملية لمنظمة العمل الدولية ونشراتها • ويترتب على ذلك أن تصبح منظمة العمل الدولية أكثر فأكثر أداة لنشر وغرس نماذج التنمية الاجتماعية الغربية والمشاركة الاجتماعية المزعومة المستخدمة بفعالية على حساب مصالح العمال الأساسية • وأي منظمة تزعم الشمولية لا تقبل مثل هذا الوضع الذي يجب معالجته بأسرع ما يمكن حتى تنال أمانتها ثقة جميع الدول الأعضاء •

٩ — وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تبذل قصارى جهدها لاقامة تعاون متساو بين دول مختلفة في نظمها الاجتماعية في مختلف أقاليم العالم • وقد خفضت أنشطة اقليم أوروبا الى مستوى منخفض جدا في حين أن في الامكان أن يستفيد كل عضو في منظمة العمل الدولية استفادة كبيرة جدا من التعاون بين البلدان الأوروبية لأن هذه البلدان تجمع خبرة واسعة ومتنوعة في مجال التنمية الاقتصادية وحل المشاكل الاجتماعية ومشاكل العمل

Digitized by UNOG Library

والمشاكل التقنية • ولم تدرج بعد برامج منظمة العمل الدولية عدة اقتراحات مادية اقترحتها البلدان الاشتراكية الأوروبية لتكثيف هذه الأنشطة واعداد ترتيبات مؤسسية مناسبة لهذا الغرض (تشكيل لجنة استشارية أوروبية) • وفيما يتعلق بقرارات منظمة العمل الدولية في مجال التعاون الأقليمي ، ولا سيما تلك التي اتخذها المؤتمر الاقليمي الأوروبي الثالث ، فانها تنفذ بتحيز وبصورة غير متوازنة ولصالح السياسة الغربية • وتصر البلدان الاشتراكية المذكورة أعلاه على أن تتخذ منظمة العمل الدولية تدابير محددة من أجل اقامة تعاون بناء ومتساو بين البلدان الأوروبية •

١٠ — ومن الجوانب العقلقة في أنشطة منظمة العمل الدولية مساعدتها الفائضة لمنظمات أصحاب العمل مما يضر باحتياجات منظمات العمال • وترى البلدان الاشتراكية أن من واجب منظمات أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية أن ترتبط بالتزامات محددة لأن تطبق في ممارساتها المعايير الاجتماعية ومعايير العمل لمنظمة العمل الدولية التي تهدف الى تحسين وضع العمال • وكل محاولة تدور في منظمة العمل الدولية لكفالة المساواة في معالجة مشاكل العمال وأصحاب العمل تخالف روح دستورها وعلة وجودها وتثير التساؤل عن المصالح التي تخدمها منظمة العمل الدولية أساسا في الوقت الحالي — مصالح العمل أم مصالح رأس المال • وقد يواجه أصحاب العمل مشاكل معينة خاصة بهم تتعلق بادارة وتنظيم مراحل العمل ويمكن بحثها فعلا في منظمة العمل الدولية ، ولكن لا يجوز بحثها على حساب الأنشطة الرئيسية وخاصة على شكل مساعدة لمنظمات أصحاب العمل •

١١ — وتخصص حصة متزايدة من الموارد المالية لمنظمة العمل الدولية مما فيها الموارد من الميزانية العادية ، لبرامج التعاون التقني • ولكن السياسات التي تتبعها ادارة المكتب في هذا المجال الرئيسي من أنشطة المنظمة قد يبعث شواغل خطيرة • ومنذ عهد قريب يتفتح أكثر فأكثر في منظمة العمل الدولية تيار يهدد الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية • ويشمل هذا الاتجاه ايلاء الأفضلية للمشاريع التي تشجع أنشطة الشركات الخاصة الغربية في البلدان النامية ، وقبل كل شيء أنشطة الشركات متعددة الجنسية • وفي مجال المساعدة التقنية ، يتزايد اعتماد منظمة العمل الدولية على المؤسسات المالية الدولية التي تشكل أداة للسياسات الاستعمارية الجديدة التي تتبعها الامبريالية في البلدان النامية •

وفضلا عن ذلك ، تقيد قصدا وبصورة مصطنعة مشاركة البلدان الاشتراكية في مشاريع منظمة العمل الدولية في مجال المساعدة التقنية • ومنعت ادارة المكتب بحجج مبتدعة المنظمة من تطبيق ثروة التجارب التي اكتسبتها البلدان الاشتراكية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما من توظيف خبرائها •

وموقف البلدان الاشتراكية ازاء المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية معروف خير معرفة • فهي تؤيد أنشطة منظمة العمل الدولية التي تساعد في هذا المجال على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ومقاومة اخضاع اقتصاداتها أكثر مما هي عليه لسيطرة احتكارات البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة الشركات متعددة الجنسية • وينبغي أن ترتبط المساعدة التقنية بمنظمة العمل الدولية ارتباطا وثيقا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

والبلدان الاشتراكية على استعداد للمشاركة مشاركة فعلية في أنشطة منظمة العمل الدولية الخاصة بتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية على أسس عادلة في الاطار المحدد بدستور منظمة العمل الدولية .

١٢ - وقد أعربت البلدان الاشتراكية مرارا ، مثل بلدان كثيرة أخرى ، عن قلقها ازاء كفاءة الادارة الحالية للمنظمة . وتعتقد بأن من الضروري أن تتخذ منظمة العمل الدولية اجراءات فعالة لموازنة ميزانيتها بهدف ترشيد وحصر مصروفاتها لاقصى حد ؛ ولاسيما التكاليف الادارية . فاذا وضعت برامج منظمة العمل الدولية حسب الاحتياجات والمتطلبات في الوقت الحاضر ، سيتيسر فعلا توسيعها وتنفيذها في اطار الموارد المتاحة على أساس اعادة ترتيب أولويات المنظمة بدرجة أكثر مرونة ووقف البرامج العتيقة وضعيفة الكفاءة .

*

* *

تطالب البلدان الاشتراكية بأن تحسن منظمة العمل الدولية فعالية عملها وتركز على المشاكل الاجتماعية الرئيسية الهامة جدا بالنسبة للعمال في جميع أرجاء العالم وتقيم تعاونا متساويا حقا ودون تحيز بين جميع الدول والأطراف في مجال العمل والمجال الاجتماعي وتشجع بنشاط على اثبات السلم ونزع السلاح .

فدون ذلك ، تعود المنظمة أكثر فأكثر عن الطريق المؤدي الى تحقيق أهدافها الرئيسية ، أي تحسين ظروف معيشة العمال وظروف عملهم وتعزيز التعاون الدولي في مجال العمل والمجال الاجتماعي ، وتعزل نفسها أكثر فأكثر عن الجماهير العمالية وتصبح أداة خالصة لملاءمات سياسية غير لائقة .

والبلدان الاشتراكية على استعداد تام للتعاون في ادخال تحسينات أساسية على أنشطة منظمة العمل الدولية حتى تتمكن من تنفيذ أهداف دستورها فعلا .

../..

Digitized by UNOG Library

التذييل الثاني

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥

عزيزي السيد السفير ،

أشير الى رسالتكم المؤرخة في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٥ التي تكرمتم بارسال طيهـــا بيان البلدان الاشتراكية الموقع من سفراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيـــا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا وهنغاريا .

ونظرا لأن بعض القضايا المطروحة تتجاوز السلطة الممنوحة لي بموجب الدستور لأنها تتناول مهام مجلـــس الادارة ومؤتمر العمل الدولي وسلطتيهما في اتخاذ القرارات بشأن برامج وسياسات منظمة العمل الدولية ، أعتـزم أن أبلغ مجلس الادارة ، للاطلاع في دورته القادمة ، البيان مع تعليقاتي عليه في شكل تقرير اضافي رســـمي للمدير العام .

وأود أن أؤكد لكم أن المكتب وأنا شخصيا على استعداد للتعاون مع كل الدول الأعضاء لمتابعة الأهـداف العليا للمنظمة وتنفيذ برامجها بكل ما في وسعنا .

المخلـــص

(التوقيع)

فرانسيس بلانشـــار

سعادة السفير ميلوس فيفودا
البعثة الدائمة لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

9, chemin de l'Ancienne-Route
1218 GRAND-SACCONNEX
Geneva

../..

Digitized by UNOG Library

ملاحظات على "بيان البلدان الاشتراكية بشأن الوضع القائم في منظمة العمل الدولية"

مذكرة أعدها مدير عام مكتب العمل الدولي

١ — العمالة

يرد في البيان (مقتطفات) :

"لا زالت مساهمة منظمة العمل الدولية .... بسيطة جدا في أحسن الظروف" .

"واتسمت أنشطة منظمة العمل الدولية في مجال العمالة بتشتت الجهود بين قضايا متعددة ومشاريع عديدة ذات أهمية ثانوية" .

"وأثبت برنامج العمالة العالمي ... عجزه عن تحقيق نتائج ملموسة في حل مشكلة العمالة في العالم غير الاشتراكي" .

ما هي أسس هذه الادعاءات ؟ للأسف ما زالت البطالة والبطالة الجزئية حقا على مستويات عالية ومزعجة بالرغم مما تبذله منظمة العمل الدولية من جهود . وفي الواقع ليس من المعقول أن تحل منظمة العمل الدولية بمفردها مشكلة خطيرة لهذا الحد وتتجاوز كثيرا امكانات وموارد أي منظمة كانت .

ما هو الدور الواقعي الذي ينتظر أن تقوم به منظمة العمل الدولية ؟

(أ) تهيئة العزيمة السياسية لعمل شيء ما لحل المشكلة

ترد الطرق الأكثر فعالية لعمل هذا في اتفاقية سياسة العمالة (رقم ١٢٢) ، ١٩٦٤ التي تلزم كل حكومة تصدق عليها بأن "تعلن وتتابع كهدف أساسي ، سياسة فعالة تستهدف تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وحرة الاختيار" . وقد صدق ٦٩ بلدا على الاتفاقية وأولت لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات خلال السنوات الأخيرة (بما فيها السنة الحالية) اهتماما خاصا لتنفيذ هذه البلدان لالتزامها — من خلال تدابير سياسية واقعية واظهار النية الصادقة — وطرحت أسئلة دقيقة على البلدان التي يبدو أنها لم تفعل ذلك .

../..

Digitized by UNOG Library

واعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته السبعين (١٩٨٤) توصية لسياسة العمالة بقصد تكملة معايير منظمة العمل الدولية في هذا المجال ، وهي الاتفاقية رقم ١٢٢ والتوصية رقم ١٢٢ .

وفيما يتعلق بالعمل المقبل ، حث القلق ازاء نسبة الشباب بالغة الارتفاع بين العاطلين مجلس ادارة مكتب العمل الدولي على أن يقرر في دورته ٢٢٨ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) ادراج موضوع الشباب في جدول أعمال دورة المؤتمر في ١٩٨٦ لمناقشة عامة .

وخلال العام الدولي للشباب (١٩٨٥) ، ستنشر منظمة العمل الدولية دراسة عامة عن احتياجات ومشاكل الشباب في مجال العمل . وستساعد مناقشة المؤتمر في ١٩٨٦ على تقديم اقتراحات بتدابير واقعية تتخذ على المستوى الوطني لمكافحة بطالة الشباب ، ولا سيما عن طريق تنمية التدريب والتوجيه المهنيين وتحسين كفاءة ادارات التوظيف .

وسيكون موضوع تعزيز المنشآت المتوسطة والصغيرة موضوع مناقشة عامة في مؤتمر ١٩٨٦ . وباقرار هذا ، أكد مجلس الادارة بوجه خاص أهمية مساهمة هذه المؤسسات في انشاء الوظائف . فهي تمثل ٦٠ الى ٨٠ في المائة من مؤسسات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في البلدان الصناعية وحتى ٩٠ في المائة في البلدان النامية . وقد تتيح مناقشة المؤتمر لهذا الموضوع الفرصة لتقييم السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية والدولية في هذا المجال خلال العقد الماضي واقتراح تدابير محددة لتشجيع هذه المؤسسات .

وفضلا عن ذلك ، تظهر مشاكل العمالة في القطاعات المعنية بانتظام في جداول أعمال في الاجتماعات المماثلة للجان الصناعية والاجتماعات الصغيرة التي تعقد في ظل برنامج منظمة العمل الدولية للاجتماعات الصناعية .

(ب) استرعاء الانتباه الى طبيعة مشكلة العمالة وأسبابها

تفعل منظمة العمل الدولية هذا من خلال تكريس جهود كبيرة للبحوث والنشرات[1] التي تسترعي الانتباه الى أبعاد مشكلة البطالة في مختلف أنحاء العالم وتقيم فعالية التدابير المختلفة التي تتخذها الحكومات للتغلب عليها .

---

(١) من قبل المقر الرئيسي وفرق العمالة الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

بعض الأمثلـــة :

"١" استعرضت خطط وسياسات وبرامج تنمية حكومات بلدان نامية مختلفة لتقييم أثرها على العمالة والفقر وكيفية التمكن من اعادة توجيهها بحيث تكون أكثر فعالية في معالجتها لهذه المشاكل .

"٢" قيمت جهود البلدان المعنية لتخطيط وتقدير متطلباتها من القوى العاملة وللتنمية المستقبلية .

"٣" أولت عناية خاصة للعمالة في المناطق الريفية . وقد كان اهمال الزراعة — ولا سيما زراعة الفلاحين على نحو خاص — ولا يزال أحد الأسباب الجذرية للبطالة والبطالة الجزئية في العالم . وقـــد محصت دراسات منظمة العمل الدولية فعالية الأنظمة الزراعية المختلفة والسياسات المختلفة للتصنيع الريفي من خلال توفير الوظائف والدخول للجماهير الواسعة من الفقراء الريفيين .

"٤" حللت العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والعمالة .

"٥" أولت عناية خاصة للمشاكل الخاصة بعمالة المرأة .

"٦" حللت أثر التقنيات المختلفة على البطالة ولفتت الانتباه الى المدى الواسع أمام اختيار تكنولوجيات سليمة اقتصاديا وتستخدم فيها اليد العاملة بشكل أكبر .

"٧" لفتت الانتباه الى مشاكل القطاع غير النظامي الذي تنخرط فيه عدة ملايين من العاملين في أنشطة اقتصادية غير مستقرة خارج الهيكل النظامي للاقتصاد والى الحد الذي يمكن معـــه تحســـين دخولهم ومستويات معيشتهم .

"٨" درست الأبعاد الدولية لمشاكل العمالة — التجارة الدولية ، السياسات المالية والنقدية وأثرها على العمالة .

(ج) المساعدة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مـــن شأنها خلق العمالة — على المدى القصيـــر والطويل

ان ما يعادل حوالي ثلث التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية موجه لهذه الغاية . وتشتمل الأنشطة على :

../..

Digitized by UNOG Library

- المساعدة في وضع وتقييم خطط التنمية الموجهة لغايات خلق العمالة ؛
- المساعدة في تخطيط القوى العاملة ووضع المعلومات المتعلقة بسوق العمل ؛
- المساعدة في تخطيط وتنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة للأشغال العامة التي توفر وظائف لمئات الآلاف من العمال ؛
- المساعدة في ادخال تكنولوجيات كثيفة العمالة وسليمة ، لا سيما في بناء وصيانة الطرق ؛
- المساعدة في تنمية العمالة والأنشطة المولدة للدخل للمجموعات المحرومة على نحو خاص (كالنساء واللاجئين والشباب العاطلين عن العمل) ؛
- المساعدة في وضع برامج وسياسات للعمال في القطاع غير النظامي .

(د) تعمل منظمة العمل الدولية حاليا على أربعة مجالات رئيسية ذات أهمية للبلدان الصناعية

- بطالة الشباب ؛
- ساعات العمل والعمالة ؛
- التجارة الدولية وسياسات التكييف ؛
- التكنولوجيا الجديدة والعمالة .

وفي ضوء ما ورد أعلاه ، فانه من الصعوبة بمكان القول بأن منظمة العمل الدولية قد "بددت جهودها بين القضايا والمشاريع المتعددة ذات الأهمية الثانوية" . وعلى العكس من ذلك ، فقد حاولت توجيه جهودها الى العوامل العصبية الكامنة وراء مشاكل العمالة المزمنة القائمة اليوم .

(هـ) الحق في العمل

لقد أثيرت قضية اعتماد اتفاقية بشأن الحق في العمل من قبل ممثلي البلدان الاشتراكية في المؤتمر سنة ١٩٨٤ . غير أن هذه المبادرة لم تتلق دعما من قبل الأغلبية السائدة من أعضاء لجنة المؤتمر لسياسة العمالة ، حيث حبذوا وضع توصية تكمل الوثائق الموجودة وتقدم توجيهات بشأن كيفية تنمية العمالة الى الحكومات . وتحتوي هذه التوصية على مواد تتعلق بالحق في العمل : أي "أنه يجب النظر الى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة التي يتم اختيارها طوعا والمنصوص عليها في اتفاقية سياسة العمالة وتوصية سياسة العمالة ، ١٩٦٤ ، على أنها الوسيلة الوحيدة لاحراز الحق في العمل في الممارسة الفعلية" (الفقرة ١) .

Digitized by UNOG Library

٢ — نـــزع الســـلاح

جرت في لجنة المنظمات الدولية مناقشة كاملة لأنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بنزع السلاح ، وذلك في دورة مجلس الادارة التي عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ •

وعلى الرغم من أن ممثلي البلدان الاشتراكية أعربوا عن عدم رضاهم عن توسيع مدى أعمال منظمة العمل الدولية وانشغالها في هذا المجال ، الا أن الممثلين الآخرين لم يقاسموهم هذا الرأى •

ان بحوث منظمة العمل الدولية الحالية تتمثل في العمل على موضوعين ، طبقا لقرارات مجلس الادارة (وليس موضوعا واحدا كما نص على ذلك الاعلان) :

(أ) أثر نزع السلاح على العمالة والتنمية في البلدان النامية • وقد استخدم نموذج اقتصادى قياسي لتقديـــر مدى هذه الآثار •

(ب) مشاكل تحويل القوى العاملة من حقل الدفاع الى حقل الصناعات المدنيـــة • وقد أرسل استبيان الـــى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات الضرورية وسيجرى القيام بعدد من دراسات الحالة •

وقد أشارت البلدان الاشتراكية في مناقشة لجنة المنظمات الدولية الى امكانية عقد مؤتمر وندوات • ان هذا الأمر يمكن أن يكون مفيدا في مرحلة لاحقة ، الا أننا نحتاج بادىء ذى بدء الى الحصول على الحقائق وتحليلهـــا •

٣ — الادعاء بالتدخل في الشؤون الداخليـــة للدول الأعضـــاء

فيما يتعلق بادخال الاعلان في هذا القسم ، يشار الى تعليقات المدير العام السابقة لحكومة بولنـــــدا والبلدان الاشتراكية الثانية بشأن هذا الموضوع ، والتي نشرت محتوياتها في القصاصات الصحفية التي نشرت في تلك الفترة • ويبقى الجواب الذى وجهه المدير العام مؤخرا . في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ردا علـــى رسالة واردة من البلدان الاشتراكية الثمانية مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ سارى المفعول حتى الآن في هذا الصدد • وندرج أدناه مقتطفا من هذا الجواب •

انه ما من أحد يعلق أهمية كبرى أكثر مني على الصبغة العالمية لمنظمة العمل الدولية • ولذا فاني أسف بالغ الأسف للقرار الذى اتخذته بولندا — التي هي أحد الأعضاء المؤسسين — بتوجيه مذكرة بالانســـحـــاب من المنظمة • وفضلا عن ذلك ، فانه لا يمكن لي بعد كل المساعي التي اشتركت فيها لمنع الوصول الى هـــذه النتيجة ، أن اوافق على شروط بلاغكم الذى يشير الى "القيام باجراء معاد لبولندا" •

Digitized by UNOG Library

ان القرار بالمصادقة على اتفاقيات العمل الدولية انما هي مسألة تعتمد على تقييم الدول الأعضاء لها بشكل مستقل • فحين تقرر دولة ما بمحض اختيارها الانضمام الى واحدة من الاتفاقيات فان النتيجة التي لا محيص عنها هي أنها تصبح مرتبطة بعدد من الالتزامات طبقا للدستور •

وفي هذه الحالة كان الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة في دورته ٢٢٨ يشكل المرحلة الأخيرة في اجراءات ناشئة من التزام قبلته بولندا بصفتها عضوا في منظمة العمل الدولية بمحض ارادتها من طريق مصادقتها على الاتفاقية رقم ٨٧ • وكما تأتت لي الفرصة من قبل للاشارة الى ذلك ، فان اجراء مجلس الادارة لم يشتمل في سياق المادة ٣٩ من الدستور الا على الاحاطة علما بكون لجنة الاستقصاء المشكلة بموجب المادة ٢٦ من الدستور قد أنجزت أعمالها وان تقريرها قد نقل الى مجلس الادارة حسب الأصول • وقد اتبع نفس هذا الاجراء بشكل دقيق في جميع الحالات الأخرى التي شكلت فيها لجان تقصي الحقائق من قبل مجلس الادارة • كما أود ، بالاضافة الى ذلك ، أن أؤكد على أن الدستور ينص على وسيلة للطعن في شرعية الاجراء المتبع وتوصيات لجنة تقصي الحقائق من خلال احالة القضية الى محكمة العدل الدولية . الا أن بولندا لم تلجأ الى هذه الامكانية .

كما علي أن أضيف بأن موظفي منظمة العمل الدولية قد تمسكوا تحت اشرافي بشكل دقيق في هذا الصدد بالتزاماتهم المترتبة على دستور منظمة العمل الدولية واعلان الولاء الذى قدموه طبقا لنظام الموظفين •

وفي الختام ، يمكن لي أن أقول مرة ثانية بأنني سأستمر في القيام بكل ما بوسعي للحفاظ على الصبغة العالمية للمنظمة والتمشي مع مهمتها لخدمة المجتمع الدولي بكامله بكل الموضوعية والاحترام اللازمين لسيادة القانون •

٤ — <u>الآلية الاشرافية</u>

اعتبر أغلبية المتحدثين في مناقشة مؤتمر سنة ١٩٨٤ المتعلقة بمعايير العمل الدولية الاجراءات الموجودة بأنها موضوعية وفعالة ولم يرغبوا في اعادة فتح هذه المسألة • ومن الجدى في هذا الصدد الملاحظة بأنه لم يعتمد قرار يتعلق بتشكيل فريق عامل للمؤتمر العام للقيام باستعراض شامل للنظام الاشرافي كانت قد تقدمت به الدول الاشتراكية الى تلك الدورة ؛ وبالتالي فان مجلس الادارة لم يجد من الملائم — لدى تحديده لاختصاصات الفريق العامل لمعايير العمل الدولية الذى قرر تشكيله — تضمين اشارة الى الاجراءات الاشرافية في اختصاصات الفريق العامل •

../..

Digitized by UNOG Library

لقد درس مجلس الادارة تشكيل لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتشكيل لجنة الحرية النقابية في مناسبات سابقة • وقد اعتبر مجلس الادارة أن تشكيل هاتين الهيئتين على النحو الذى هما عليه الآن متوازن ومرض • ويشار الى أن لجنة الخبراء تضم ثلاثة أعضاء من البلدان الاشتراكية وان رئيس هذه اللجنة ومقررها هما من البلدان النامية • انه ليس من الصحيح القول بان الاجراءات الاشرافية قد استخدمت كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية • فهذه الاجراءات ترتكز على التزامات قبلتها الدول الأعضاء بموجب دستور منظمة العمل الدولية وعلى قرارات اتخذها المؤتمر ومجلس الادارة • وتسرى هذه الاجراءات على كل الدول الأعضاء، أيا كان نظامها السياسي أو الاقتصادى أو الاجتماعي • فعلى وجه المثال جرى تسلم ما مجموعه ١٣ شكوى و ١٧ بلاغا بشأن عدم مراعاة اتفاقيات مصدق عليها في غضون السنوات الخمس والعشرين الأخيرة • ولم يكن يتعلق منها بالبلدان الاشتراكية سوى شكوى واحدة وبلاغين ، في حين كانت الغالبية العظمى من هذه الحالات تتعلق بالبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي أو البلدان النامية • وهذا هو الحال بالنسبة للعدد الكبير من الشكاوى التي درستها لجنة الحرية النقابية •

أما فيما يتعلق بمسألة المدى الذى يجب أن تؤخذ عنده في الاجراءات الاشرافية أنظمة اقتصادية أو اجتماعية خاصة في الحسبان ، فان كلا من لجنة الخبراء ولجنة المؤتمر لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات يمثلان وجهة النظر القائلة بأن تقييم مراعاة الاتفاقيات المصدقة يجب أن يتم بطريقة موحدة بين جميع الدول ، بمعزل عن نظامها الاقتصادى أو الاجتماعي • وقد أصر كثير من المتحدثين في مناقشة المؤتمر في السنة الماضية — وهم من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء — على أنه ليس هناك مجال للمرونة لا في المعايير نفسها ولا في الاشراف على تطبيقها ما دام الأمر متصلا بالحقوق الأساسية للانسان •

ومن الجدى التذكير بالاشارات التي قدمها التقرير الخاص بمعايير العمل الدولية الذى قدم الى المؤتمر سنة ١٩٨٤ حول كون دستور منظمة العمل الدولية ينص على امكانية الحصول على قرار من محكمة العدل الدولية في الحالات التي لا توافق فيها الحكومات على النتائج التي تتوصل اليها الأجهزة الاشرافية المنتظمة لمنظمة العمل الدولية بصدد الالتزام بالاتفاقيات المصدق عليها • ويمكن النظر في اللجوء الى هذا الاجراء في حالات مختارة تعترض فيها حكومات البلدان الاشتراكية على وجهات نظر الأجهزة الاشرافية لمنظمة العمل الدولية • ولذا فان القضايا الهامة المترتبة ستكون موضوع دراسة كاملة تقوم بها السلطة القضائية العليا في العالم •

٥ — الهيكل

انه ليس من شأن المدير العام أن يعلق على جوهر قضايا الهيكل التي قامت هيئات المنظمة بمناقشتها •

وعلى كل حال ، فقد أصر المدير العام في السنوات الأخيرة أمام جماهير مختلفة على الحاجة الى انجاز ما يعرف "بمجموعة" القضايا المتعلقة بدستور منظمة العمل الدولية باسرع وقت ممكن ، بغية تمكين المنظمة من

Digitized by UNOG Library

تركيز كل طاقتها على الاحتياجات الاجتماعية الملحة لهذه الفترة الأخيرة من هذا القرن .

وقد رحب "بصيغة بريكي" نظرا لأن هذه الصيغة ، التي وافقت جميع الأطراف على ادخالها في الدستور المستقبلي ، تمثل خطوة حاسمة تجاه الاتفاق العام بشأن مادتين رئيسيتين : تمثيل مجلس الادارة ، مع أخذ المصالح الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة لمجموعاته الثلاث بعين الاعتبار ؛ واستقلال المجموعات .

كما وافق المدير العام بسرور على القيام بالمساعي الحميدة التي عهد بها اليه المؤتمر . وقد كانت موافقة ممثلي الاطراف المعنية المختلفة على الالتقاء به بمثابة تشجيع كبير له . وكله أمل في أن تؤدي هذه الاتصالات بفضل النية الحسنة المستمرة للطرفين ، الى نتيجة ناجحة . وقال بانه لن يوفر من طرفه جهدا للوصل الى هذه الغاية .

٦ — الادعاء بمقاومة السكرتارية للتعاون النقابي بين الشرق والغرب

ان توفير المعلومات المتعلقة بدور ومكان وأنشطة النقابات في البلدان الاشتراكية في أوروبا وخارجها يبقى شاغلا مستمرا لسكرتارية منظمة العمل الدولية . وقد جرى نشر مثل هذه المعلومات في اطار أنشطتها للثقافة العمالية من طريق مجموعة من الوسائل المتنوعة ؛ بما في ذلك نشر المقالات والتقارير والمواد الاخبارية في نشرة منظمة العمل الدولية عن ثقافة العمل . ويمكن في هذا الصدد ملاحظة أن منظمة العمل الدولية قد دعت القادة النقابيين والمثقفين من البلدان الاشتراكية مرارا لأن يقدموا وجهات نظرهم وخبراتهم بشأن الأوجه الهامة للثقافة العمالية الى هذه النشرة . ومع أن التجاوب لم يكن مشجعا حتى الآن ، الا أن منظمة العمل الدولية لا تزال ترحب بالطبع بأية مواد من هذا النوع .

لقد وفرت مخصصات في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ و ١٩٨٤ — ١٩٨٥ لعدد من الدراسات القطرية حول الوضع النقابي وعلاقات العمل في أوروبا ، وذلك استجابة لطلب قدمه المؤتمر الاقليمي الأوروبي الثالث . وقد اشتملت هذه الدراسات على دراستين أجريتا في هنغاريا ويوغوسلافيا على التوالي . وقد قدمت الدراسة المتعلقة بهنغاريا الى مجلس الادارة في دورته ٢٢٥ (شباط/ فبراير — آذار/ مارس ١٩٨٤) ونشرت بعد ذلك . أما الدراسة المتعلقة بيوغوسلافيا فقد درسها مجلس الادارة في دورته ٢٢٩ (شباط/ فبراير — آذار/ مارس ١٩٨٥) وأقر نشرها كذلك .

وفيما يتعلق بالاقتراح القاضي بعقد ندوة دولية حول وضع النقابات في البلدان الاشتراكية ، تقف منظمة العمل الدولية على استعداد لتوفير كل المساعدة التقنية والتسهيلات الممكنة ، كما كان عليه الحال بالنسبة للاجتماعات الأربعة التي عقدت سابقا بشأن النقابات في الشرق والغرب ، وذلك عندما تتفق كل الأطراف المعنية على عقد مثل هذه الندوة في اطار منظمة العمل الدولية .

Digitized by UNOG Library

٧ ـ اشغال المراكز الانتخابية وتوزيع المقاعد داخل أجهزة منظمة العمل الدولية

المؤتمر العام

فيما يتعلق بهيئة مكتب المؤتمر ولجان المؤتمر (الحكومات) ، كان أحد ممثلي البلدان الاشتراكية يحتفظ بمنصب نائب رئيس المؤتمر الحكومي خلال كل سنة من السنوات الواقعة بين منتصف الستينات وحتى سنة ١٩٨٤ ؛ وفضلا عن ذلك ، فان رئاسة أحدى اللجان التقنية للمؤتمر كانت مخصصة بشكل منتظم لممثل عن البلدان الاشتراكية .

وقد كان رئيس الدورة الخمسين للمؤتمر (١٩٦٦) من بولندا .

أما فيما يتعلق بمجموعة العمال في المؤتمر ، فقد انتخبت مجموعة العمال في المؤتمر وفد العمال التابع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منذ فترة مبكرة من السبعينات كنائب رئيس لمجموعة العمال في المؤتمر بشكل منتظم . وعلاوة على ذلك ، انتخب وفد العمال الهنغاري بشكل منتظم لاشغال مقعد في مكتب مجموعة العمال .

مجلس الادارة

وفي مجلس الادارة ، كان منصب رئاسة لجنة المنظمات الدولية التابعة له (أو واحدة من اللجان التسع) يمثل من قبل ممثل من بلد اشتراكي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ بطولها . كما أن ممثلا من بلد اشتراكي يحتل الآن منصب رئاسة لجنة الأنشطة الصناعية التابعة لمجلس الادارة .

اللجان الصناعية

كانت البلدان الاشتراكية تحتل حتى الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ٣٥ مقعدا من أصل ٣٤٥ مقعدا تشكل بمجموعها تكوين اللجان الصناعية الثلاث عشرة واللجان المماثلة ، أو نسبة ١٠ في المائة من مجموع المقاعد المتوفرة . وقد رأس ممثلون من البلدان الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٩ ثمانية اجتماعات من أصل ٤٦ اجتماعا للجان الصناعية واللجان المماثلة ، أي ما نسبته ١٨ في المائة .

../..

Digitized by UNOG Library

٨ — الموظفون

بالاشارة الى البيان القاضي بأن "مواطنين من مجموعة محدودة جدا من البلدان الغربية يحتفظون بوظائف رئيسية في منظمة العمل الدولية خلافا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ..." ، يمكن الملاحظة بأن الوظائف بمرتبة مدير من الدرجة الأولى ومدير من الدرجة الثانية ، وعددها ٨٢ وظيفة ، هي مقسمة على الأقاليم على النحو التالي : افريقيا ١٤ ؛ الأمريكتان ١٣ ؛ آسيا ١٧ ؛ أوروبا الشرقية ٣ ؛ أوروبا الغربية ٣٤ ؛ الشرق الأوسط ١ . وعلى صعيد الادارة ، يحتل مواطن من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مركز مدير عام مساعد .

انه لمن الصحيح أن عدد مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بين الموظفين هو أقل من المستوى الذي تخوله به مساهمته في الميزانية . الا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليس البلد الوحيد الذي يعيش هذا الوضع : اذ أن عدد البلدان غير الممثلة أو ناقصة التمثيل يصل الى ٥٩ بلدا ويشتمل على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان — وهما على رأس المشتركين في ميزانية منظمة العمل الدولية . ويبذل المدير العام قصارى جهده لتخفيض هذا الرقم ، آخذا في الحسبان احتياجات برنامج المكتب واعتبارات التوزيع الجغرافي .

لقد عيّن في سنة ١٩٨٤ سبعة موظفين من مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من بين ما مجموعه ٣٥ موظفا جديدا أو ما نسبته ٢٠ في المائة . ومن ناحية أخرى ، فان المدير العام واع كل الوعي بالحاجة الى زيادة مستوى عدد الموظفين القادمين من البلدان ناقصة التمثيل في المنظمة ، كما أشير الى ذلك أعلاه ، وسوف يواصل جهوده للوصول الى هذه الغاية الى المدى الذي تسمح له به موارد الميزانية .

٩ — الافتقار الى التعاون بين الشرق والغرب

لقد درست الاقتراحات التي قدمتها البلدان الاشتراكية الى المؤتمر الاقليمي الأوروبي الثالث دراسة كاملة ، كما كان عليه الحال بالنسبة للاقتراحات الأخرى ، كما أخذت في الحسبان في نتائج المؤتمر التي اعتمدت بالاجماع .

ففيما يتصل بتنفيذ قرارات المؤتمر الاقليمي الأوروبي الثالث ، وضعت هذه القرارات في الحسبان حين أخذ مجلس الادارة قراراته بشأن برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية . وهكذا أنجزت أربع دراسات عن الأوضاع النقابية وعلاقات العمل في كل من هنغاريا والدريج واسبانيا ويوغوسلافيا كما قام مجلس الادارة بدراستها . وفضلا عن ذلك ، عقد في جنيف في هذا الشهر اجتماع ناجح بشأن "أثار التكنولوجيات الجديدة على تنظيم العمل والسلامة والصحة المهنيتين في البلدان الصناعية" شاركت فيه بلدان صناعية من البلدان ذات الاقتصاد السوقي والبلدان ذات التخطيط المركزي . وهذا الاجتماع هو عمل آخر من أعمال متابعة المؤتمر الاقليمي الاوروبي .

../..

Digitized by UNOG Library

وسوف يعقد في وقت لاحق من هذه السنة اجتماع استشاري ثلاثي حول ادماج الشباب في حياة العمل طبقا لرغبات المؤتمر الاقليمي •

وعلاوة على ذلك ، قرر مجلس الادارة توفير مخصصات للمؤتمر الاقليمي الأوروبي الرابع في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ١٩٨٦ — ١٩٨٧ •

ان الاقتراح المتعلق بتشكيل لجنة استشارية أوروبية خاضع لمناقشة وقرار مجلس الادارة • وعلى كل حال ، فانه لم يتم حتى الآن التوصل الى اتفاق بشأن هذه اللجنة الاستشارية • الا أن ذلك لم يؤثر على المشورات القائمة بين البلدان الأوروبية الأعضاء في مجلس الادارة •

١٠ — المساعدة المقدمة لمنظمات أصحاب العمل في البلدان النامية

ان لدى منظمة العمل الدولية التزاما دستوريا بتعزيز التوافق الصناعي والكفاءة الانتاجية الأعلى اللذين من شأنهما المساهمة في التنمية الاقتصادية وبالتالي الوصول الى عدالة اجتماعية • وللوفاء بهذه الالتزامات ، لا بد من توفر الجهود المنسقة بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل • وهذا هو السبب الذى ترتكز من أجله أنشطة منظمة العمل الدولية على الدوام على النظام الثلاثي الفريد من نوعه • ان وجود منظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال قوية ومسؤولة هو شرط من شروط تسيير النظام الثلاثي على نحو حسن • وهكذا ، يمكن القول بأن لدى منظمة العمل الدولية بموجب دستورها التزاما متكافئا بتقديم المساعدة الى جميع النظراء الاجتماعيين الثلاثة لتمكينهم من القيام بأدوارهم الخاصة بهم •

وتقتصر مساعدة منظمة العمل الدولية المقدمة الى أصحاب العمل على منظمات أصحاب العمل في البلدان النامية • ان هذه المنظمات تواجه تحديا أكبر من ذلك الذى تواجهه منظمات أصحاب العمل السابقة لها في البلدان الصناعية ، كما كان عليه الحال مثلا في مطلع هذا القرن • ان المحيط الاقتصادى-والاجتماعي والسياسي يتسم في هذه الأيام بحدة وحساسية أكبر بكثير من تلك التي كانت سائدة آنذاك •

ان مجموعة أصحاب العمل لم تطالب أبدا بمساواة متكافئة في المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية الى العمال وأصحاب العمل من حيث الكمية • وهي تقر بان احتياجات العمال أكبر بكثير وتدعم بشكل كامل المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية الى العمال في جميع أنحاء العالم •

Digitized by UNOG Library

وتوجد في اطار برنامج مساعدة منظمة العمل الدولية المقدمة الى أصحاب العمل مخصصات لاجتماعات وحلقات دراسية وخدمات استشارية ومنح دراسية مختلفة • ويركز على مجالات مثل العلاقات الحسنة بين العاملين والادارة ، وتحسين السلامة والصحة المهنيتين ، والرعاية الاجتماعية للعمال ، وتحسين البيئة ، وتنمية المؤسسات الصغيرة ، وتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية • وباختصار ، فان الهدف يتمثل في مساعدة أصحاب العمل في البلدان النامية وتمكينهم من قبول المعايير الاجتماعية التي تضعها منظمة العمل الدولية في مؤسساتهم والمساهمة في التنمية الاجتماعية لبلدانهم •

١١ — التعاون التقني

ان استخدام أرصدة التعاون التقني للميزانية العادية يتطابق مع المعايير التي وافق عليها مجلس الادارة • وتركز هذه المعايير على اهتمامات منظمة العمل الدولية ، وبشكل خاص مبدأ الثلاثية وتقديم المساعدة الى منظمات أصحاب العمل والعمال وتحسين ظروف العمل وتنمية المشاريع بشكل عام ، ولا سيما تنمية المشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية البارزة •

ويستعرض مجلس الادارة بشكل منتظم عمليات استخدام أرصدة التعاون التقني للميزانية العادية •

وتحضر كل مشاريع المساعدة التقنية بالتعاون مع البلدان النامية أو تكون بمثابة استجابة لاحتياجاتها التي تعرب عنها •

يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصناديق الثنائية متعددة الأطراف بتمويل التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية بشكل واسع • وتبرز الأرقام المتعلقة بمصروفات التعاون التقني لسنة ١٩٨٤ على النحو التالي :

مجموع المصروفات	٨٣ر٣٧ مليون دولار
منها :	
برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٤٥ر٨ ٪)	٣٨ر١٥ مليون دولار
الصناديق الثنائية متعددة الأطراف وصناديق الائتمان (٣٨ر٨ ٪)	٣٢ر٣٩ مليون دولار
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (٥ر٣ ٪)	٤ر٤٠ مليون دولار
التعاون التقني للميزانية العادية (١ر١٠ ٪)	٨ر٤٣ مليون دولار

Digitized by UNOG Library

ولا تمول المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي مشاريع التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية بشكل مباشر • فهي تمنح قروضا لحكومات البلدان النامية لاستخدامها في مشاريع استثمار خاصة • وتقوم البلدان النامية بدورها بطلب مساعدة منظمة العمل الدولية أنّى كان ذلك ضروريا • وهكذا تتوصل منظمة العمل الدولية والبلد النامي الى اتفاقات (أرصدة تحت الائتمان) تقدم بموجبها خدمات تقنية خاصة لتلبية احتياجات البلد في اطار مشروع الاستثمار •

لقد بلغت مصروفات التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في هذه المشاريع (أرصدة تحت الائتمان) خلال سنة ١٩٨٤ حوالي ٤ ملايين دولار أو ما نسبته ٥ في المائة من مجموع مصروفات التعاون التقني •

ويبقى التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية مع البلدان النامية مرتبطا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأولويات الواردة فيها • وتقوم الحكومة بطرح اقتراحات التعاون التقني حيث تخطط هذه الاقتراحات بشكل مشترك مع منظمة العمل الدولية حسب المطلوب وتنفذ من قبل الحكومة مع منظمة العمل الدولية كشريك في التنفيذ • ويتبع هذا الأسلوب في مشاريع التعاون التقني برمتها ، بمعزل عن مصدر التمويل — سواء برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو الأرصدة الثنائية متعددة الأطراف أو الأرصدة تحت الاستئمان •

وهكذا ، فان حكومات البلدان النامية هي التي تقوم باتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بحجم كل مشروع من مشاريع التعاون التقني وعناصره والخبراء والمستشارين من منظمة العمل الدولية الذين سيتم اشراكهم في المساعدة على تنفيذ هذه المشاريع •

١٢ — استخدام موارد الميزانية بشكل كفوء

لقد جرى احراز تقدم جوهري ومحسوس في عمليات الترشيد ورفع مستوى الكفاءة الى أقصى حد في مجال استخدام موارد المنظمة • وكما نصت على ذلك مقدمة البرنامج والميزانية للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٥ فان القيمة الحقيقية لميزانية فترة السنتين الحالية أدنى من القيمة الحقيقية للميزانية قبل عشر سنوات بحوالي ٨ في المائة • لقد زاد عدد الدول الأعضاء بشكل كبير منذ ذلك الوقت وقدمت طلبات اضافية تتعلق بالميزانية أو المنظمة • وهكذا كان على الميزانية مثلا — على الرغم من الانخفاض بنسبة ٨ في المائة — أن تتحمل نفقات خدمات لغوية جديدة للغتين العربية والصينية يقدر مجموعها الآن بحوالي ٦ ملايين دولار • وبكلمات أخرى ، فان منظمة العمل الدولية مستعدة الآن للقيام بأكثر مما كانت تقوم به قبل عشر سنوات مع انخفاض مواردها بشكل رئيسي بما في ذلك الانخفاض في موارد الموظفين (الذى كان يقل في الفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٥ بحوالي ٤٦٠ سنة عمل عن مستواه في الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ (كل مصادر الأموال) • وتقدم هذه الحقائق في حد ذاتها اشارة واضحة الى التحسينات الرئيسية في الانتاجية والكفاءة •

Digitized by UNOG Library

ان هذه التحسينات في الاستخدام الكفوء للموارد ملحوظة على نحو خاص في التكاليف الادارية • فبالمقارنة مع الميزانية التي ووفق عليها أصلا للفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ ، انخفضت موارد برامج الادارة والدعم من حيث قيمتها الحقيقية بمعدل ٢٠ في المائة تقريبا • وهناك الكثير من الأمثلة على هذه الكفاءة الادارية المحسنة • فعلى وجه المثال ، يجرى تسيير خدمات الطباعة الآن بعدد من الموظفين يساوى تماما نصف عدد الموظفين الذى كان موجودا قبل بضع سنوات (٢٤ موظفا بدلا من ٤٨) على الرغم من زيادة ٢٧ في المائة في عدد الصفحات المطبوعة • وبفضل استخدام التقنيات الحديثة لاستعادة الحرارة بشكل أفضل ، قل استهلاك الطاقة اللازمة لمبنى منظمة العمل الدولية في جنيف بنسبة النصف مقارنة بمستوى هذا الاستهلاك عندما انتقلت منظمة العمل الدولية الى هذا المبنى • وقد انخفض عدد موظفي ادارة الموظفين بما مجموعه ٣٥ موظفا (١١٨ موظفا سنة ١٩٧٦ مقابل ٨٣ موظفا سنة ١٩٨٤) على الرغم من الزيادة في عدد الدول الأعضاء وفي تعقيدات ادارة الموظفين في الاطار الدولي • ويمكن اعطاء أمثلة مشابهة في البرامج الرئيسية المسؤولة عن الخدمات العالية ، وخدمات التحرير والوثائق ، وأنظمة المعلومات وخدمات العلاقات والاجتماعات •

وبالطبع ، ستجرى مواصلة الجهود للبحث عن تحسينات أكبر في الانتاجية أينما أمكن تحديد مثل هذه التحسينات •

— — — — —

Digitized by UNOG Library